فلسطين: حتى يكون الاستفتاء في مصلحة الشعب والقضية

أسامة أبو ارشيد*

■ تَحَمُسُ رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس لوثيقة الأسرى، تحمس واه. فلا كل الوثيقة يؤيد مواقفه التي ما فتئ ينظر لها وخصوصا فيما يتعلق ببند المقاومة المسلحة، التي يقف ضدها على طول الخط، في حين تدعو الوثيقة الى حصرها في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، ولا هو مشهور باحترام ارادة الشعب، ولا أدل على ذلك من أنه الأب الايديولوجي لاتفاقات أوسلو والتي مررت بليل من وراء ظهور الشعب، وحتى من وراء منظمة التحرير، التي تذكر أبو مازن فجأة أنها موجودة ليضعف بها حكومة حماس المنتخبة. على الجانب الآخر، معارضة حماس لعرض هذه الوثيقة على الاستفتاء الشعبي، ليس بالضرورة مقنعا بالكلية، صحيح أن اعتراضات الحركة فيها بعض المنطقية كما يتعلق ببندي الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني بشكلها الحالي، وقبل اعادة تشكيلها كما اتفق على ذلك في اتفاقات القاهرة في آذار (مارس) 2005 على أساس موازين القوى الجديدة على الأرض، واعتماد قرارات الشرعية الدولية كأساس للحل السياسي، التي لا تعترف بها اسرائيل أصلا، ولكن معارضة الاستفتاء كآلية بذاتها أمر يصعب هضمه، خاصة وأن هذا الاستفتاء لو تم، قد يخرج حماس من ورطة فعلية جراء الحصار الداخلي والخارجي على حكومتها وشعبها، دون أن ترغم هي على تقديم تنازلات جوهرية في فكرها.

هذا توصيف عام، ولكن في التفاصيل ثمة أمور أخرى. وأول الأمور التي ينبغي الاشارة اليها هنا أن غيرة عباس ومن حوله ليست في محلها، وادعاء قدسية ورمزية «الأسرى» التي يتمنطقون بها الآن مردود عليها، خصوصا وأن اتفاقات أوسلو والتي على أساسها ولدت السلطة الفلسطينية، أهملت قضية الجلّ الغالب منهم، لصالح بضع مئات من المحسوبين على تيار أوسلو داخل فتح، فضلا عن أن السلطة برئاسة فتح في مرحلة ما قبل انتخابات 2006 نفسها متورطة في ملف الأسرى، والا فمن الذي سلم خلية صوريف للاحتلال الصهيوني عام 1996؟ ومن الذي سلم اللواء فؤاد الشوبكي مستشار الرئيس الراحل ياسر عرفات وأمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أحمد سعادات للاعتقال تحت اشراف دولي في أريحا قبل أن تحول الدولة العبرية ملف أسرهم الى سجونها قبل شهور!؟ أيضا، عباس يعارض أي شكل من أشكال المقاومة المسلحة، سواء في الأراضي المحتلة عام 1948، أم حتى تلك المحتلة عام 1967، في حين أن وثيقة الأسرى تدعو الى حصر المقاومة في الضفة الغربية وقطاع غزة، أي أنها تخالف رؤية عباس كليا، وبالتالي فان تبني عباس لها، ليس أمرا عن قناعة وانما وراء الأكمة ما وراءها.

ولكن ما هو الهدف الحقيقي لتبني عباس للوثيقة؟

ثمة هدف معلن مدعى، وآخر خفي. الهدف المعلن والمزعوم، هو انقاذ الشعب الفلسطيني من الحصار الخانق الذي يعيشه منذ انتخابه لحركة حماس وتسلمها الحكم «نظريا»، وذلك بذريعة أن حماس ترفض التجاوب مع المطالب والشرعيتين العربية والدولية. أما الهدف الخفي فهو نقض انتصار حماس الانتخابي، عبر توظيف «الأمعاء الخاوية» ضدها. عمليا يقدر عباس على اسقاط حكومة حماس، ولكنه عاجز عن حل المجلس التشريعي المسيطر عليه من قبل حماس، بمعنى أن اسقاط الحكومة سيولد فراغا سلطويا، قد تكون تداعياته كارثية، من طراز حرب أهلية. وبالتالي فليس أذكى من طرح وثيقة الأسرى التي وقعها رموز من أسرى حركات فتح وحماس والجهاد والشعبية والديمقراطية على الشعب الفلسطيني.

وهنا يكسب عباس في حالتين، الأولى ان أيد الشعب هذه الوثيقة واستمرت حماس على رفضها، فحينها يمكنه الدعوة الى انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة، والثانية ان وافقت حماس على نتيجة الاستفتاء وروحيته وأصبحت جزءا من صيرورته، وتخلت بذلك عمليا عن ايديولوجيتها، فعندها يصبح الانشقاق في صفوف حماس مسألة وقت، هذا ان لم يقع مباشرة.

طبعا الخطورة هنا أن يخسر عباس الاستفتاء، وهو الأمر غير المتوقع، حيث سيصوت الناس وهم جوعى ومفلسون، ولكنه ان خسر فان ذلك قد يعني استقالته من رئاسة السلطة، وحدوث انتخابات رئاسية جديدة قد تخسرها فتح، وهنا تصبح مخاوف اندلاع حرب أهلية مرجحة أكثر، لأن فتح وقتها لن تقبل بأن ينتهي دورها هنا، في ظل سيطرتها المطلقة على الأجهزة الأمنية، والدعم الاسرائيلي والأمريكي والعربي المؤثر لها. وحتى وان ربح عباس الاستفتاء ودعا لانتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة ـ مرة أخرى على أساس أنه لا يملك حق حل التشريعي ـ فانه قد يخسر هذه الانتخابات ثانية، خصوصا وأن استطلاعات للرأي تقول بأن شعبية حماس زادت في مرحلة الحصار، في حين تراجعت شعبية فتح، في مقابل استطلاعات أخرى تقول بالعكس، أي أن الصورة مبهمة وضبابية، وخسارة فتح لانتخابات أخرى ستعني حربا أهلية سيشعلها متنفذو فتح الذين يخشون ضياع امتيازاتهم.

على جانب حماس، تبدو مشكلة هذه الأخيرة أكثر تعقيدا. فأحد رموزها في الحركة الأسيرة، الشيخ عبد الخالق النتشة، مهر الوثيقة بتوقيعه. صحيح أن الحركة الأسيرة في صفوف حماس نفت أن الوثيقة تمثلها، واعتراضها محق على أنها صدرت من سجن واحد هو سجن «هداريم»، الا أن الضرر عمليا قد وقع على الحركة، وليس من السهولة على حماس أن تنسل من توقيع واحد من رموزها، حتى ولو سعى لتوضيح موقفه كي يخفف من الاحراج الذي جلبه على حركته.

وفعليا فقد فعل النتشة ذلك، الا أن بيانه التوضيحي الذي أصدره بالاشتراك مع الشيخ بسام السعدي ممثل الجهاد الاسلامي، لم يذهب الى حد شجب الوثيقة وانكارها، وانما الى شجب توظيفها كورقة ابتزاز من قبل البعض (فتح)، والى ادانة اعتبارها وثيقة مطلقة ومشروعا كاملا لا يقبل النقاش. جانب الاحراج الثاني في قضية الوثيقة لحماس، أن فتح وبذكاء يسجل لها لجأت الى توظيف حجة دائما ما وظفتها حماس ضدها. فحماس دائما ما دعت الى عرض اتفاقيات أوسلو وأي اتفاقيات أخرى على استفتاء شعبي، والدكتور موسى أبو مرزوق لمح في مبادرته عام 1994، وذلك عندما كان رئيسا للمكتب السياسي للحركة، الى فكرة اجراء استفتاء شعبي على طبيعة الحل، دون تحديد النهائي أو المرحلي، وقبل شهور قليلة كان وزير الخارجية الفلسطيني، والقيادي في حماس، الدكتور محمود الزهار يشير الى امكانية اجراء استفتاء شعبي على أي حل مقترح. صحيح أن حماس كانت تشير في بعض تصريحاتها الى استفتاء الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده، لا في الضفة والقطاع فحسب، الا أنها لم تكن موفقة في تبيان هذا الفارق في الحالتين. أيضا لم تكن حماس واضحة جدا وحاسمة في تبيان أن ما يراد من وراء فكرة الاستفتاء هذه هو الالتفاف على فوزها الانتخابي، أو احداث «انقلاب أبيض»، على ارادة الشعب في الأراضي المحتلة عام 1967، بعد أن عجزت فتح المتجرعة لمرارة الهزيمة من اسقاط حماس عبر مؤسسة الرئاسة والضغوط العربية والاسرائيلية والدولية، خصوصا منها الأمريكية. فبدل أن تجعل حماس من هذه القضية نقطة ارتكاز لها في دفع محاولات عباس وفتح تجريدها من فوزها، فانها لجأت الى الاشارة اليها على خجل، في حين بالغت في استجداء عباس على اعطاء مهلة للحوار الوطني وعدم ربطه بسقف زمني والتخلي عن التهديد بالاستفتاء، مع أنها هي نفسها من يصر على أنه لا يملك الحق القانوني للدعوة له!

فكرة الاستفتاء، وعلى الرغم من أنها آلية حق يراد بها باطل في هذا السياق، الا أنها قد تكون مصلحة للجميع ان أحسن توظيفها واتفق على ماهيتها وصيغتها وهدفها، كما أنها قد تكون كارثية على القضية ان استمر منطق الاستفراد والنكاية السياسية الذي يقف وراء طرحها الى الآن.

فانكار أن الشعب يعيش حصارا ظالما وقاتلا بعد فوز حماس لا يعدو كونه دسا للرأس في الرمال، والادعاء أن عباس وفتح ينطلقان في حماستهم للاستفتاء من حرصهم على مصالح الشعب الفلسطيني خداع ونفاق ليس له أي أرضية اسناد. ولجعل الاستفتاء في مصلحة الشعب فعلا فانه ينبغي الاتفاق بين الرئاسة والحكومة، وبين حماس وفتح أولا، وبقية الفصائل الأخرى ثانيا، على آليته ووسيلة اجرائه، والصيغة التي سيطرح بها على الشارع.

فالقانون الأساسي للسلطة لا ينص صراحة على صلاحية الرئيس للدعوة لاستفتاء عام، بل ان الباحثة الفلسطينية رولا سرحان تذهب أبعد من ذلك في دراسة أعدتها حول قانونية الاستفتاء في الحالة الفلسطينية حيث ترى فيها: «ان القانون الأساسي الفلسطيني لا يحمل أي نص يتعلق بامكانية اجراء، أو اللجوء لاجراء استفتاء عام من قبل أي سلطة كانت»، وأنه على هذا الأساس، فان دعوة الرئيس عباس لاجراء استفتاء تُعَدّ دعوة مخالفة للقانون الأساسي (الدستور الفلسطيني المؤقت) وتحديداً نص المادة ((38 والتي تقول: «يمارس رئيس السلطة الوطنية مهامه التنفيذية على الوجه المبين في هذا القانون». وترى سرحان أنه «لحل اشكالية عدم دستورية الاستفتاء يقتضي تعديل القانون الأساسي بتضمينه مادة حول الاستفتاء، وتوسيع صلاحيات الرئيس، أو الجهة المخولة بالدعوة لاجراء الاستفتاء، بما يمكنه من اجرائه». وبما أن الأمر كذلك فان حماس والحكومة يملكان الحق بالتشكيك بشرعيته بل وحتى محاولة منعه عبر المجلس التشريعي المسيطر عليه من قبل حماس والمخول بتعديل القانون الأساسي للسلطة، وليس من حل الا بالتوافق بين المؤسستين والحركتين (حماس وفتح) لإنجاحه وجعله شرعيا. وهذا ان تم فان حماس بذلك وحكومتها المنتخبة سيتوفران على دور فعلي في توجيه دفة هذا الاستفتاء من ألفه الى يائه والحيلولة دون تفرد الرئيس وفتح به. وفي ذلك أيضا مصلحة لفتح وعباس حتى لا يدخلا الساحة الفلسطينية في نفق المجهول الذي قد تكون نهايته حربا أهلية، لن يكونا هما أنفسهما بعيدين عن الاكتواء بنيرانها.

الأمر الثاني، فان وثيقة الأسرى تنص صراحة على الالتزام بمقررات اتفاق القاهرة في آذار (مارس) عام 2005، والتي بموجبها تم الاتفاق ضمن أمور أخرى على اعادة «تطوير وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وانضمام حركتي حماس والجهاد الاسلامي اليها بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وبما يتلاءم مع المتغيرات على الساحة الفلسطينية وفق أسس ديمقراطية، ولتكريس حقيقة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، وبما يعزز قدرة منظمة التحرير في القيام والنهوض بمسؤولياتها في قيادة شعبنا في الوطن والمنافي وفي تعبئته والدفاع عن حقوقه الوطنية والسياسية والانسانية في مختلف الدوائر والمحافل والمجالات الدولية والاقليمية» (وثيقة الأسرى). وهو البند الذي عطلته فتح، وأعطت بذلك بالتالي الحجة لحماس والجهاد محقتين، لعدم الاعتراف بهياكل ومضامين للمنظمة بليت وأكل الدهر عليها وشرب. فان صوت الشعب لصالح الوثيقة فانه أيضا يصوت لصالح اعادة تشكيل المنظمة ودخول حماس تحديدا كقوة فعلية كبيرة في مؤسساتها، وهو الأمر الذي سيضعف من سيطرة فتح فيها بعد أن ضعفت سيطرتها في السلطة. ولعل هذا يعطي حجة قوية لحماس في اعادة توجيه دفة الاستفتاء، فعقد الاستفتاء يستوجب اعادة تشكيل المنظمة على أسس موازين قوى اليوم، فلا يعقل أن يكون شخص مثل ياسر عبد ربه والذي لا يحظى بأي رمزية أو وزن شعبي أو صفة تمثيلية طرفا موجها من داخل أطر المنظمة لهذا الاستفتاء في حين تقبع حركتان بحجم حماس والجهاد بجمهورهما الواسع، الذي يبدو أنه الأغلبية في هذه المرحلة خارجها. ولذلك لا بد من اعادة تشكيل المنظمة أولا، لكي تصبح بحق ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني، كما تقول وثيقة الاستفتاء، ثمّ في مرحلة تالية يعقد الاستفتاء بدعوة من هذا الممثل الشرعي والوحيد الفعلي للشعب الفلسطيني. فلا يعقل أن تؤمن فتح ومؤسسة الرئاسة ببعض الوثيقة وتكفر ببعضها، وحينها سيصبح للاستفتاء معنى وصيغة وماهية وأهداف أخر.

بكلمات رفض حماس للاستفتاء من حيث المبدأ أمر خاطئ، واصرار فتح عليه دون إعداد الأرضية المناسبة والشروط اللازمة لنجاحه وايتاء أكله أمر مشكوك في دوافعه، ولا حل الا بتوافق الفصيلين الأكبر ومؤسستي الرئاسة والحكومة، والا فاننا نسير باتجاه الهاوية. وأمر أخير، فان أي استفتاء لفلسطينيي الضفة والقطاع، ينبغي أن يكون واضحا بأنه لا يمثل الا أهل الضفة والقطاع، فليس من حقهم اصدار أحكام فيما يتعلق بحق العودة وحقوق فلسطينيي الشتات وبقية الحقوق التاريخية الثابتة لهذا الشعب ككل، وهذا أمر آخر قد تفيد فيه حماس لو لعبت لعبة الاستفتاء بطريقة سليمة وذكية وشاركت في توجيه دفته، وربطته باعادة تشكيل المنظمة أولا، والا فانه من حقها القول انه غير شرعي ولا يلزمها. ولو افترضنا أن نتيجة الاستفتاء قد جاءت فعليا لصالح موقف عباس وفتح، فحينها وحسب وثيقة الأسرى فان ذلك ينبغي أن يتبعه تشكيل حكومة وحدة وطنية، بمعنى أن فتح ملزمة على مشاركة حماس في الحكومة، لا الدعوة لانتخابات جديدة، حينها ان رفضت فتح مشاركة حماس الحكومة فالاستفتاء باطل، وان شاركت فان حكومة حماس غير ملزمة بتبني نتائج الاستفتاء، ولكنها تحترم ارادة الأغلبية وتستعفي تنظيميا وايديولوجيا منها، ومع ذلك تسير حكومتها بنير منه. ولكن هل فعلا ستخاطر فتح بمشاركة حماس حكومة وحدة وطنية وتغضب الحليفين الأمريكي والاسرائيلي!؟ بمعنى آخر الاستفتاء ليس كله في مصلحة فتح لو لعبت حماس اللعبة بطريقة صحيحة وتخلت عن وهم «الأخلاقية السياسية» وأعادت الكرة الى منطقة جزاء فتح والرئاسة.

فتوريط فتح عبر لعبة محبوكة فيه مصلحة للشعب والقضية، حتى ولو لم تكن فيها مصلحة حماس التنظيم مرحليا، فمصلحة الشعب مقدمة، وفي كل الأحوال فقرار من حكومة حماس المنتخبة ليس قرارا من حماس الحركة.

* كاتب ومحلل سياسي مقيم في واشنطن

محاولة عبثية لفهم تفكير الحكومة السورية بشأن الإعلام

عدنان علي*

■ أحاديث السادة المسؤولين، وخاصة وزراء الاعلام المتعاقبين، واحيانا رئيس الوزراء حول فهمهم لدور الاعلام المحلي، وملاحظاتهم الايجابية والسلبية بشأنه، تعطي انطباعا واحدا متكررا مفاده ان ليس للحكومة توجه واضح بشأن ماهية الاعلام الذي تريده، وسبل وآليات تجسيد هذا الاعلام على ارض الواقع، وهو ما يعكس السياسة الضبابية اياها بالنسبة لبقية المجالات حيث لم يحسم التوجه الاقتصادي مثلا الا في مؤتمر الحزب الاخير ولصالح صيغة ملتبسة جديدة وهي ما دعي بـ«اقتصاد السوق الاجتماعي».

وغياب الرؤيا هنا يفسر هذا الادراك المحدود لوظيفة الاعلام، ولواقعه الراهن في البلاد، ما يبقي ملاحظات السادة المسؤولين حول الاعلام المحلي جزئية وظرفية، واحيانا سطحية دون بذل جهد جدي للولوج الى جوهر المشكلة، والتي باتت مفرداتها واضحة للجميع.

واذكر انني قرأت حديثا للسيد رئيس الوزراء قبل حوالي ستة أشهر اعتبر فيه ان الإعلام هم وطني في المرحلة الحالية وأن تطوير العملية الإعلامية المقروءة والمرئية والمسموعة يحتاج إلى إعادة صياغة عصرية. وقال ان هذا الموضوع هو أحد اهتمامات الحكومة السورية.

هذا كلام معقول، لكن الى الان لا نعثر على دليل يشير الى ان السيد رئيس الوزراء كان يعني ما يقول، وأن الحكومة تمتلك رؤية وخطة للتعامل مع الاعلام تتجاوز الكلمات الكبيرة الرنانة.

اما السيد وزير الاعلام محسن بلال فقال في مبنى جريدة «الثورة» اشياء يستحق ان يمنح عليها جائزة نوبل «لتزيين الواقع» اذا وافق منظمو الجائزة على استحداث مثل هذا الحقل. فقد برع السيد الوزير في اكتشاف ما خفي من جمال في الاشياء القبيحة. ومما قاله ان الصحافيين في سورية ينعمون بحرية يحسدهم عليها زملاؤهم في البلدان الاخرى، وأن الصحافي عندنا بطل مغوار لا يكترث بأي مسؤول في الحكومة التي وان كانت تملك وسائل الاعلام، لكنها في الواقع تستجدي رضى الصحافيين!

بطبيعة الحال، كلام السيد الوزير يثير الدهشة. دهشة الاعلاميين الذين لم يكتشفوا ما ينعمون به من مزايا.. ودهشة الحكومة ايضا التي ربما ما كانت تعلم انها تدلل الصحافيين الى هذه الدرجة.

رسالة السيد الوزير بأن الاعلام السوري بخير، وربما انه يعيش عصره الذهبي هذه الايام، لم تقنع احدا وما زال الرجاء بأن في جعبة الطبيب الجراح ما لم يقله بعد، والاهم ما لم يفعله.

بعض المعلومات ذكرت ان وزارة الاعلام تشهد هذه الايام ورشة عمل نشطة بشأن تطوير الاعلام المحلي، مع التركيز بشكل خاص على قانون الاعلام الجديد الذي سيرى النور قريبا، بصيغة معدلة اقرب الى الليبرالية والعصرية. كان الاجدر بالقائمين على الامر اشراك أصحاب القضية، اي الاعلاميين، بمثل هذه النقاشات، حتى لا تهبط عليهم من علي، ويكون مصير القانون الجديد كمصير سابقه الذي لم يعمر طويلا لهذا السبب بالذات.

هذه مشكلة مزمنة.. الاعلاميون هم آخر من يعلم عن الخطط التي يفترض أن السيد الوزير يحملها لتطوير الاعلام السوري المطبوع والمرئي بعد أن أدرك، كما نرجح، أن الاسئلة الرئيسية المطروحة تدور اساسا حول نقاط ثلاث رئيسية : الهامش الذي يتحرك فيه هو نفسه، والفريق الذي سينفذ هذه الخطط، والامكانات المادية المتاحة.

طبعا، من غير الحكمة المطالبة بأن يكون الاعلام هو «جزيرة الحرية» أو رأس حربة الاصلاح، في مجتمع لا تزال خياراته في مجمل القطاعات غير محسومة، أو تتلطى خلف عبارات ملتبسة وحيث لا يزال ممنوعا على هذا الاعلام الاقتراب، إلا تصفيقا وتمجيدا، من مسألة أساسية هي القوت اليومي لكل اعلام، ونعني السياسة الخارجية. وقبل ذلك، ثمة عشرات القضايا الداخلية التي لم يعد مفهوما ابعادها عن نظر الاعلام بدءاً من «الاتاوة» التي يتقاضاها شرطي المرور من أية سيارة يحلو له توقيفها ربما بلا سبب، الى معنى وجود العديد من الهياكل الحزبية والنقابية الحالية مثل القيادة القومية في الحزب واتحادات العمال والفلاحين والشبيبة والطلبة وسواها والتي تستنزف موارد كبيرة من ميزانية الدولة وتتستر على جيوش من البطالة المقنعة، دون أن تجرى دراسات جدية تثبت حاجة المجتمع لهذه الهيئات بالشكل الموجودة عليه حاليا.

ولعل من أشهر العبارات المتداولة على لسان القائمين على الاعلام في سورية أن هناك خططا منهجية، أو تدرجية لتطوير الاعلام المحلي، لكن احدا لم يتكرم حتى الان بشرح ماهية هذه الخطط على الاقل للعاملين في حقل الاعلام لكي يتسنى لهم تحضير أنفسهم لمواكبتها قبل ان تهبط عليهم فجأة فلا يتسنى لهم اللحاق بها، أو لا يتمكنون من التعرف عليها اذا ما تعثروا بها مصادفة في الطريق.

ويتساءل الكثير من العاملين في الاعلام عن احجام المعنيين بشأن الاعلام عن اشراكهم في عملية التطوير والتحديث هذه (ان وجدت) وعن ماهية هذه العملية أصلا وأهدافها وسبل تنفيذها.

ان التوجهات التي بدا انها جديدة في الاعلام السوري مثل «توسيع الهوامش» أو على الاقل بذل محاولات من هذا القبيل، لا يعرف حتى الان مصدرها وحدودها وآفاقها ولا تزال مرهونة بكل مدير او مسؤول يضيقها او يوسعها حسبما يرغب، دون ان يتم تثبيت أي معيار او قانون ملزم يجعل هذه المساحة الجديدة حقا مكتسبا، فلا تزال أقرب الى المنة التي لا تعطى لكل شخص، ويمكن سحبها في أي وقت.

والواقع ان مسألة تطوير الاعلام في سورية تشبه حكاية قديمة وطريفة يتداولها الناس في موريتانيا مفادها ان الرئيس الموريتاني الاسبق مختار ولد داده واجه عندما تولى الحكم في السبعينات من القرن الماضي مشكلة عويصة تتمثل في العثور على اشخاص لديهم بعض التأهيل العلمي لتولي المناصب العامة في الدولة الناشئة، علما ان الرئيس نفسه كان يحمل الشهادة الثانوية فقط هي اعلى تحصيل علمي يصل اليه موريتاني في تلك الحقبة. وبسبب تفشي الامية بهذا الشكل اضطر الرئيس الى الاستعانة بالزعامات التقليدية والعشائرية لشغل الوظائف العامة، فكان أن اختار أحد شيوخ العشائر ويدعى محمد ولد المختار عمدة للعاصمة نواكشوط. وبسبب عدم ادراكه لطبيعة عمله، جلس العمدة العتيد لبعض الوقت بلا أي عمل، فنصحه بعض خاصته بان يفعل شيئا لاعلام الناس بوجوده على الاقل، فقالوا له ادع الى اجتماع لاهل المدينة وقل انك ستبلغهم بأشياء هامة من شأنها اصلاح المدينة وتطويرها. وبالفعل ذاع خبر الاجتماع وحدد زمانه ومكانه امام دار العمدة، فخرج اليهم ولد المختار وخطب فيهم قائلا: جمعتكم اليوم كي ابلغكم بثلاثة اشياء فيها خير لمدينتنا أولها مسألة أنتم تعرفونها جيدا ولا داعي لاضاعة الوقت في شرحها، والثانية هي سر من اسرار الدولة لا ينبغي لاحد الخوض فيه، اما الثالثة فانني احذركم جميعا من التبول هنا قرب منزلي.. ! وهكذا انفض الاجتماع بنتيجة واحدة وهي تحذير للناس من التبول بجانب دار العمدة.

وبغض النظر عما اذا كانت هذه الحادثة حقيقية أم مجرد طرفة، فان ثمة خيطا يجمعها بحكاية تطوير الاعلام السوري في ظل هرج ومرج بشأن دمج صحيفتي «تشرين» و«الثورة» بوصف هذه الخطوة هي أهم بند كما يبدو في خطة تطويرهذا الاعلام أو على الاقل البند المعلن الوحيد، وباقي البنود اما انها معروفة لدرجة لا تستدعي حتى شرحها لاحد أو انها من اسرار الدولة التي لا يجوز الخوض فيها.. المرحلة التي وصلت اليها عملية الدمج تفصح عن الحالة كلها، وعن العقلية التي تدير عملية اصلاح الاعلام المفترضة. وقد بات العاملون في كلا المؤسستين في حيص بيص ادارة وتحريرا، لأن الجهات الوصائية أوصلتهم «لنص البير وقطعت الحبل فيهم» وباتوا «لا هم معلقون ولا مطلقون»، فتعطلت المصالح، وضاعت المسؤوليات.

ان العقلية التي تدير عملية «الاصلاح والتطوير» في هذا الاعلام لا تنفصل بطبيعة الحال عما يجري في القطاعات الاخرى في البلاد حيث السرية والضبابية والازدواجية، واحيانا كثيرة عدم العقلانية هي سيدة الموقف.

والواقع ان ما يحتاج الى اصلاح عاجل هو اسلوب التفكير واتخاذ القرارات في الاعلام وفي القطاعات الاخرى، الذي بات عليه ان يغادر حالا الكواليس المغلقة والحلقات الضيقة حيث لا يصدر عادة سوى الدسائس، وفي أحسن الظنون الاخطاء وربما الحماقات ايضا.

* كاتب من سورية

مستقبل المقاومة العراقية بعد انتهاء اسطورة الزرقاوي

د. أيمن الهاشمي*

■ أعلن في بغداد عن نبأ مقتل زعيم تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، أبو مصعب الزرقاوي، بواسطة ضربة جوية امريكية مساء الاربعاء الماضي وجهتها الطائرات المقاتلة من طراز اف ـ 16 على المخبأ الذي كان يحتمي فيه بمنطقة (هبهب) ـ الشهيرة بانتاج العرق المحلي! ـ شمالي بغداد، قرب مدينة بعقوبة، في عملية استخباراتية واسعة قيل ان دولا أخرى غير العراق وأمريكا ساهمت فيها (ربما بينها الأردن وايران). وقد عبّرَ الرئيس الأمريكي جورج بوش عن فرحته بالحدث، ووصف العملية بأنها انجاز عظيم.

وقال في مؤتمر صحافي بواشنطن «ان الزرقاوي نال جزاءه وان موته شكّلَ ضربة قوية للقاعدة ونصراً فيما أسماه «الحرب على الارهاب». لكنه توقع أن تستمر العمليات المسلحة مؤكدا أن هناك الكثير من الصعوبات، وأشاد بالتعاون بين القوات العراقية والامريكية. أما رئيس الوزراء البريطاني توني بلير فقد وصف خبر مقتل الزرقاوي بأنه «سارّ جدا وضربة لتنظيم القاعدة في كل مكان، وخطوة مهمة في المعركة الأوسع ضد الارهاب»، لكنه أكد رغم ذلك «أن مقتل الزرقاوي لن يؤدي الى الاستقرار في العراق». فيما اعتبر رئيس الحكومة العراقية الجديدة نوري المالكي مقتل زعيم تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين بمثابة رسالة قوية «لكل الارهابيين في العراق» متوعدا بملاحقة «الارهابيين بكل شجاعة ودون خوف أو كلل أو ملل». مؤكداً أن العملية جاءت بناء على معلومات استخباراتية ساهم فيها عدد من المواطنين العراقيين، وأعرب المالكي عن أمله أن يحدث مقتل الزرقاوي فجوات في «المنظمات الارهابية» ويضعف موقفها. ونقلت وكالة الانباء الفرنسية عن متحدث باسم الحكومة الاسرائيلية وصفه مقتل الزرقاوي بأنه «انتصار عظيم للديمقراطيات الغربية والانظمة العربية المعتدلة في الشرق الاوسط». كما اشاد رئيس الوزراء الاسترالي جون هوارد الذي تنشر بلاده جنودا في العراق بمقتل الزرقاوي. اما الرئيس الافغاني حميد رضا كرزاي فوصف قتل الزرقاوي بأنه خطوة هامة لتخليص العالم من خطر الارهاب.

من جانب آخر أكّدَ وزير الدفاع الأمريكي، دونالد رامسفيلد، أن مقتل الزرقاوي لا يعني نهاية العنف في العراق، مؤكداً أن مقتله يشكل نصراً مهماً على الارهاب.. فيما أكد العميد بيل كالدويل، المسؤول في القوات الأمريكية، في مؤتمر صحفي حول تفاصيل مقتل الزرقاوي، أن طائرتين مقاتلتين من طراز اف ـ 16 شاركتا في قصف الهدف الذي كان يؤوي الزرقاوي، وأن الطائرة الأولى ألقت بقنبلة زنتها 500 باوند على الهدف، وأعقبتها بقنبلة أخرى من الوزن نفسه، مؤكداً أنه لم تجر أي مواجهات عسكرية في المنطقة، باستثناء الضربة الجوية. ومن جانبه وجه السفير الأمريكي بالعراق، التهنئة لكل من رئيس الوزراء العراقي وقائد القوات الأمريكية بالعراق، على نجاح العملية، مشيراً الى أن الزرقاوي كان بمثابة العقل المدبر لكثير من أعمال العنف التي راح ضحيتها الآلاف من الأبرياء. وقال خليل زاد ان قتل الزرقاوي لن ينهي العنف في العراق. وأوضح الجنرال كيسي أن العملية تمت في الساعة السادسة و15 دقيقة من مساء الأربعاء، مشيراً الى أن الزرقاوي وأحد المرشدين الدينيين لديه، الشيخ عبد الرحمن، كانا في منزل آمن معزول عند وقوع العملية.

وقال كيسي «كانت القوات العراقية قبل غيرها في الموقع عقب الغارة الجوية، ليلحق بها عناصر من قوات التحالف». وأكد الجنرال الأمريكي «أن جميع هذه العمليات هي نتيجة مسار طويل مرهق حيث يتسلم خلالها معلومات استخباراتية، يتم التدقيق بها» وقال ان عملية مقتل الزرقاوي تمّ التحضير لها لعدة أسابيع قبل التوصل الى موقع المنزل والاجتماع. في هذه الأثناء أعلن المتحدث باسم الحكومة الأردنية أن الزرقاوي كان محكوما بالاعدام وملاحقا خاصة بعد تبنيه تفجيرات عمان.

وأضاف في مؤتمر صحافي أنه على مدى الأشهر الماضية كان هناك «تعاون أمني» من قبل كافة الأطراف المعنية بملاحقة الزرقاوي ومنها أجهزة الأمن الأردنية لتحديد المناطق المرجح أن يتواجد بها. وشدد على أن القتل تم خلال عملية مشتركة للقوات العراقية والامريكية، رافضاً الكشف عن مزيد من التفاصيل شأن طبيعة التعاون الأمني. ونقل مراسل الجزيرة عن مصدر أمني أردني تأكيده أن دور عمان كان دوراً أمنياً فقط من خلال تتبع المعلومات ونقلها للأمريكيين وليس مساهمة في العملية العسكرية. وأضاف المصدر أن هذا التعاون سيستمر داخل وخارج العراق. وكشف مسؤول آخر لوكالة الصحافة الفرنسية أن قتل الزرقاوي تم بتعاون بين الاستخبارات الامريكية والأردنية والقوات الامريكية الخاصة. وقال المسؤول ان زهاء عشرة مسلحين قتلوا في الهجوم بينما توفي الزرقاوي بعد عشر دقائق من انتهاء الغارة متأثرا بجروح أصيب بها.

من المعلوم أن القوات الامريكية كانت وراء اكساب هذا الشاب الأردني المثير للجدل الكثير من السمعة المبالغ فيها حينما ألقت عليه باللائمة في العمليات التفجيرية في العراق، رافق ذلك صور فيديو تم نشرها تلفزيونيا لاعدام أمريكيين في العراق وقطع رؤوسهم بالسيف. ويقول مراقبون ان تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين أجاد استخدام الاعلام في مواجهة الأمريكيين، وتمكن في ظل الملاحقة الامريكية الشديدة له أن يستغل شبكة الانترنت في الترويج لفكره المناهض للأمريكيين. ويرى هؤلاء أن الزرقاوي تمكن من تجاوز الأهداف التي وضعها الأمريكيون لـ(تضخيم) دور القاعدة في العراق مقابل أدوار بقية التنظيمات التي تقاوم الأمريكيين هناك. لقد قامت القوات الامريكية بتضخيم دور الزرقاوي بهدف تشويه صورة المقاومة العراقية من ناحية وحصرها في مقاتلين قادمين من الخارج من ناحية أخرى. وكانت الاستراتيجية الاعلامية للقوات الامريكية بالعراق تحاول دوما اظهار العراقيين بمظهر المرحب بوجودها وبنشرها للأمن بعد تخليصهم من النظام السابق. وبالرغم من أن خطاب الزرقاوي التكفيري ومنهجه العملياتي باستهداف المدنيين واثارة النعرة الطائفية، لم يجدا ترحيبا في أوساط الشعب العراقي، فان مقتله لن يكون له تأثير كبير على المقاومة التي ترتبط برفض الشعب العراقي للاحتلال. وبالرغم من أن التفجيرات التي قام بها تنظيم القاعدة في المناطق السكنية ـ بما فيها مناطق سنية في الانبار وبغداد وتكريت وغيرها ـ مما ألب عليه العشائر السنية. كما يرى كثير من الاعلاميين والمحللين أن ظهور زعيم القاعدة في شريط فيديو اعلامي مؤخرا كان سببا رئيسا في الدلالة عليه والزرقاوي دفع ثمنا باهظا لسعيه الدؤوب لاستثمار الاعلام في حربه على الولايات المتحدة. وبصرف النظر عن الخلاف الذي يدور حول شخصية هذا الرجل ودوره، فان المراقبين يكادون يتفقون على أن نجاح القوات الامريكية في اغتياله كان نتيجة متوقعة. فقد سخرت واشنطن كل امكانياتها في ملاحقة الزرقاوي بما في ذلك التكنولوجيا المتقدمة والوجود العسكري المباشر والاستناد الى القوات العراقية واستخباراتها ووجود جهات وأشخاص عديدين مستعدين لتقديم معلومات عنه لأسباب مختلفة. يضاف الى ذلك ما كشف عنه الأردن من دور أمني استخباري له في تحديد مكان اختباء زعيم القاعدة.

لقد كان كثيرون ـ وما زالوا ـ يعتقدون أن (الزرقاوي) ما هو الا (بدعة اعلامية أمريكية) على غرار قصة أسلحة الدمار الشامل التي بررت غزو العراق وتدميره، وبعد أن خيب العراقيون ظن جيش الاحتلال، فلم يفرشوا طرقه بالورود، بل زرعوها عبوات ناسفة.. باتت الادارة الأمريكية مع المكر البريطاني تبحث عن ورقة توت تغطي بها عورتها المفضوحة. فقبل أكثر من عامين جاء النصر المؤزر المبين للادارة الأمريكية، أو هكذا ظنوا، بالقاء القبض على صدام حسين واستعراضه على شاشة التلفاز بصور مهينة بغية اذلال كل عربي ومسلم، وأملا منهم أن يستتب لهم أمر العراق بعد هذا. لكن نشوة النصر لم تدم أياما، اذ تضاعفت عمليات المقاومة وبدأت توقع في صفوف المحتلين خسائر أضعاف ما كانت توقعه من قبل. وعبثا حاولت الادارة الأمريكية البحث عن انتصارات سياسية زائفة في العراق. ولأول مرة في تاريخ الادارة الأمريكية، تنخفض شعبية رئيس